مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: دور المورد النفطي في تعزيز النمو الاقتصادي في النرويج 2010 – 2020
اسم الكاتب: م.د. فاطمة حسن جاسم، م.د. زينة عبد الكريم ابراهيم حسن النجار، م.د. ريام علي حسين، أ.م.د. ميثم حميد ناصر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7963
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 11:04 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v1i38.378

TJFPS

38

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

"دور المورد النفطي في تعزيز النمو الاقتصادي في النرويج للمدة (2010-2020)"

"The Role of the Oil Component in Promoting Economic Growth in Norway for the period (2010-2020) "

م.د. فاطمة حسن جاسم [a] *
م.د زينة عبد الكريم ابراهيم حسن النجار [a]
م.د ريام علي حسين [a]
ا.م.د.ميثم حميد ناصر [a]
جامعة النهرين– كلية العلوم السياسية [a]

Fatima Hasan Jasim [a]
Zena Abdulkareem ibrahim hassan alnajjar [a]
Riyam ali Hussein [a]
Maytham hammed Naser [a]
Nahrain University / College of Political Science [a]

Article info.

Article history:
- Received 07 Dec.2024
-Received in revised form 15 Jan .2025
- Final Proofreading 11 Feb. 2025
- Accepted 15 Mar. 2025
- Available online:31. Mar. 2025

Keywords:
- Economic Growth
- Oil Revenues
- Norwegian Economy

©2025. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The objective of this research is to explore the Norwegian experience in the oil industry, as it is considered one of the most successful global experiences. The study used the historical method and focused on Norway and its economy. The research analyzed the relationship between oil revenues and economic growth in Norway during the period 2010-2020. Since the dawn of the 1960s, when the Norwegian oil industry was born, Norway transformed from an oil-importing country to an oil-exporting one. Norway's production has stabilized at around two million barrels per day. The oil industry has played a major role in developing the welfare state in Norway today. With proven reserves of 6.6 billion barrels of crude oil, Norway relies on the production and export of crude oil. Oil exports accounted for more than half of Norway's total exports, while the oil and natural gas sector contributed approximately 20% of the GDP. Thanks to the Norwegian government's policies in utilizing oil revenues, the country has avoided the shocks faced by the oil market. The research

*Corresponding Author: Dr. Fatima Hasan Jasim,EMail: fatima.hassan@nahrainuniv.edu.iq ,Tel:xxx, Affiliation: Nahrain University / College of Political Science.

concluded that the relationship between economic growth and oil revenues during this period was a strong positive relationship.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام: 07 كانون الأول 2024
- بعد التنقيح 15 كانون الثاني 2025
- التدقيق اللغوي 30 شباط 2025
- القبول: 15 أذار 2025
- النشر المباشر: 31 أذار 2025

الكلمات المفتاحية :
- **النمو الاقتصادي**
- **الإيرادات النفطية**
- **الاقتصاد النرويجي**

الخلاصة: إن الهدف من هذا البحث هو التعرُّف على التجربة النرويجية في صناعة النفط، بعدّها من أنجح التجارب العالمية، وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي فيما كانت حدود الدراسة دولة النرويج والحد الموضوعي الاقتصاد النرويجي وعمل البحث على تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والنمو الاقتصادي في النرويج خلال المدة 2010–2020 ومنذ فجر الستينات، عندما ولدت صناعة النفط النرويجية، تحولت النرويج من دولة مستوردة للنفط إلى دولة مصدرة له، وقد استقر إنتاج النرويج عند نحو مليوني برميل يومياً، وقد لعبت صناعة النفط دوراً رئيسياً في تطوير دولة الرفاهية اليوم في النرويج، فمع احتياطات مؤكدة تبلغ 6.6 مليار برميل من النفط الخام، تعتمد النرويج على صناعة وتصدير النفط الخام، وقد بلغت الصادرات النفطية أكثر من نصف إجمالي صادرات النرويج، بينما ساهم قطاع النفط والغاز الطبيعي بحوالي 20% من الناتج المحلي الإجمالي، وبفضل سياسات الحكومة النرويجية في استخدام عائدات النفط فقد تجنبت البلاد الصدمات التي تواجه سوق النفط وقد توصل البحث إلى أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والإيرادات النفطية خلال هذه المدّة كانت علاقة إيجابية قوية.

المقدمة:

في بداية القرن التاسع عشر، كان الاقتصاد النرويجي اقتصاداً زراعياً، حيث كان أكثر من 90% من سكان النرويج يقطنون المناطق الريفية، وكانت الأراضي الصالح للزراعة نادرة والطقس كان بارداً، وقد حد ذلك من النمو الاقتصادي للنرويج، عززت هذه الأوضاع الصعبة الحاجة إلى الواردات، ما جعل النرويج تعتمد بشكل كبير على التجارة الدولية، وقد أدَّى ذلك إلى جعل النرويج شديدة الحساسية للصدمات الدولية، إلَّا أنَّ الأوضاع تغيَّرت بعد ذلك، اذ باتت النرويج من أغنى الدول في العالم من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فمنذ اكتشاف النفط في بحر الشمال في أواخر الستينات، شهد الاقتصاد النرويجي تحولاً كبيراً، اذ أصبحت النرويج واحدة من أكبر مصدري النفط في العالم، وتعتمد النرويج على سياسات اقتصادية حكيمة وإدارة فعّالة لعائدات النفط، ما ساعدها على تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتجنب ما يعرف بـ "لعنة الموارد" التي تؤثر على العديد من الدول الغنية بالموارد، يعزز هذا النجاح الاقتصادي النمو القوي في قطاعات أخرى مثل التكنولوجيا والصناعة والخدمات، ما يوفر فرص عمل ويزيد من رفاهية المواطنين، وفقاً لتقرير البنك الدولي لعام 2019، فإن "نظام إدارة الموارد في النرويج يُعد نموذجاً يحتذى به في الافادة من

الثروات الطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة، ويدير صندوق الثروة السيادية النرويجي، المعروف باسم صندوق التقاعد الحكومي، الإيرادات النفطية بحكمة، ما يضمن إفادة الأجيال القادمة من هذه الموارد" كذلك، أشار تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2020 إلى أن "النرويج تواصل تسجيل مستويات عالية من النمو الاقتصادي، بفضل الإدارة الجيدة لعائدات النفط واستثماراتها في البنية التحتية والتعليم والصحة، ما يعزز من تنافسية الاقتصاد النرويجي على المدى الطويل"، اذ يُعرَّف النمو الاقتصادي بأنَّه "تغيير إيجابي في مُستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة زمنية معينة من الزمن" [1].

أهمية البحث: تأتي أهمية هذا البحث كونه يلقي الضوء على تجربة النرويج في مجال استخدام عوائدها النفطية، اذ تعد التجربة النرويجية من أهم وأنجح التجارب العالمية في هذا المجال، حيث لم تعتمد النرويج على النفط بشكل مطلق في اقتصادها، بل وظَّفت العوائد النفطية لتطوير القطاعات الصناعية والخدمية لديها، وهو ما يجب على الدول النفطية العربية فعله، كما اثبتت تجربة النرويج أنَّ كفاءة استخدام الموارد الناضبة يساعد على تحقيق التنمية المستدامة.

إشكالية البحث: تهدف هذه الدراسة إلى تقديم نظرة شاملة على دور قطاع النفط في الاقتصاد النرويجي وتحديد العوامل التي ساهمت في استدامة النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة وعليه تنطلق إشكالية البحث من التساؤل التالي: **هل كان للنفط دور كبير في تعزيز النمو الاقتصادي في النرويج من عام 2010 وحتى 2020م؟**

فرضية البحث: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة وذلك بين الصادرات النفطية والناتج المحلي الإجمالي للنرويج خلال المدة المدروسة 2010–2020.

مناهج البحث: سيعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي فيما يخص استعراض تاريخ اكتشاف النفط في النرويج ومساهمة العوائد النفطية في تعزيز النمو الاقتصادي خلال المدة 2010–2020، كما سيتم استخدام المنهج الاستقرائي التحليلي وذلك بهدف تحليل واستقراء البيانات الخاصة بإنتاج وتصدير النفط وتحليل العلاقة بين النفط والنمو الاقتصادي في النرويج خلال المدة المدروسة.

[1] أسامة الدباغ وأثيل عبد الجبار الجومرد، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، (عمان: دار المنهاج للنشر والتوزيع)2003، ص 399.

المطلب الأول: لمحة عن الاقتصاد النرويجي

يعد الاقتصاد النرويجي بشكل عام بمثابة شهادة على قوة الإدارة المسؤولة للموارد، والالتزام القوي بالرعاية الاجتماعية، والرغبة في الابتكار والتكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة، مع استمرار العالم في مواجهة تعقيدات القرن الحادي والعشرين، قد يكون النموذج الاقتصادي النرويجي بمثابة مصدر إلهام للدول الأخرى التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين الرخاء الاقتصادي والاستدامة الاجتماعية والبيئية وسنبين في هذا المطلب فهماً كاملاً حول طبيعة الاقتصاد والنفط النرويجي.

اولاً: قراءة في طبيعة الاقتصاد النرويجي:

النرويج هي دولة من بلدان الشمال الأوروبي، وتحتل النصف الغربي من شبه الجزيرة الاسكندنافية، ويعيش قرابة نصف سكانها في أقصى الجنوب منها، عاصمتها أوسلو، تبلغ مساحتها 385207 كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانها حوالي 5.457 مليون نسمة، وقد أثبتت نفسها كقوة اقتصادية على الساحة العالمية، فبفضل اقتصادها القوي والمتنوع، تصنف النرويج باستمرار بين أغنى الدول وأكثرها ازدهاراً في العالم، وقد تمَّ تصنيفها لسنوات طويلة كأفضل دولة للعيش فيها وفق تقارير التنمية البشرية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اذ توفر النرويج لمواطنيها مستوى معيشي مرتفعاً وشبكة أمان اجتماعي قوية، وذلك بسبب السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة، اذ أنشأت صندوق ثروة سيادي، يهدف إلى حماية الاقتصاد النرويجي من التقلبات والهزات التي يمكن أن تصيب أسواق النفط، وقد أثبتت النرويج ثبات اقتصادها وقوته، ويرجع ذلك إلى أن قطاع الأعمال فيها يعتمد صفة المرونة والتكيف مع مختلف الظروف، اذ تعتمد النرويج في نمو اقتصادها على الموارد الطبيعة المتوفرة فيها، مثل النفط والغاز والثروة السمكية والمعادن، فقد تم اتخاذ قرار من البرلمان والحكومة النرويجية بأن لا يتم ادخال إيرادات النفط المتحققة زمن انتعاش أسعار النفط في السوق الدولية [1].

بدأ النمو الاقتصادي في النرويج من خلال الصناعة، خاصةً بعد الاعتماد على تجارة الخشب، والهندسة، وذلك منذ عام 1860، وتعد المدة ما بين عام 1905 و1914 هي مرحلة النمو الاقتصادي السريع في النرويج، وذلك بفضل تحسين العمل في القطاع التجاري، وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي في النرويج

[1] حميدة حسين سوادي، تجربة الاقتصاد النرويجي في مجال استخدام الموارد الناضبة في التنمية المستدامة، **مجلة وارث العلمية**، العدد 3، (كربلاء: ديسمبر 2021)، ص 137.

حوالي 593.34 مليار دولار عام 2022، وقد مارست صناعة النفط دوراً مهماً في نمو اقتصاد النرويج، وأصبح دخل المواطن النرويجي من أعلى الدخول في العالم، اذ بلغ نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي بالأسعار الثابتة حوالي 839 ألف دولار (عام 2021) وقد كان لصندوق التقاعد (البترول) الحكومي، دور كبير في الحفاظ على نمو اقتصاد الدولة، في ظل الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008. وبالرغم من توافر النفط والغاز، إلا أن النرويج تعتمد على مصادر الطاقة المتجددة لإنتاج الكهرباء، اذ بلغت نسبة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة حوالي 98% [1].

يندرج اقتصاد النرويج ضمن الاقتصاديات الرأسمالية الحديثة، فهو يعتمد على قطاع الخدمات بشكل أساسي والقطاع الصناعي وأخيراً القطاع الزراعي، اذ يساهم قطاع الخدمات بنحول 57.8% من تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ويتمثل بتجارة الجملة والتجزئة والخدمات المصرفية والتأمين والهندسة والنقل والاتصالات والخدمات العامة، أما قطاع الصناعة فيساهم بحوالي 40.1% من تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ويدخل ضمن هذا القطاع عمليات إنتاج وتكرير النفط والغاز الطبيعي، اذ يُساهم النفط والغاز بحوالي 25% من الناتج المحلي الإجمالي وبذلك يشكل قطاع النفط والغاز حوالي 63% من القطاع الصناعي، أما قطاع الزراعة فتبلغ نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2.1% فقط [2].

يبلغ معدل البطالة في النرويج عام 2020 حوالي 4.42% من إجمالي القوى العاملة، وفي نفس العام بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة 63.59% من إجمالي السكان، حيث بلغ حجم القوة العاملة 2.966 مليون عامل، كما بلغ المؤشر العددي الفقر عند خط الفقر الوطني 12.6% من إجمالي عدد السكان، وبلغت حصة الدخل لأدنى 20% من السكان 8.8% بينما بلغت حصة الدخل لأعلى 20% من السكان 36.7%[3].

شهدت النرويج في الثمانينيات نمواً اقتصادياً قوياً، قاده قطاع النفط، والذي تفاقم بسبب السياسات المالية والنقدية التوسعية، وأدى ذلك إلى توسع الاقتصاد مع ارتفاع التضخم وانخفاض القدرة التنافسية في

---

[1] Executive summary, www.iea.org, Date of access and documentation: 28/07/2024, Link: https://www.iea.org/reports/norway-2022/executive-summary

[2] حميدة حسين سوادي عجل الجبوري، أثر عوائد الموارد الناضبة في التنمية المستدامة تجارب دولية مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، 2021، ص 79.

[3] بيانات البنك الدولي، متوفر على الرابط: https://data.albankaldawli.org/country/NO

القطاعات غير النفطية القابلة للتداول، وهو ما انعكس في انخفاض العمالة في قطاع التصنيع، وكرد فعل مباشر، خفضت النرويج قيمة الكرونة النرويجية عدة مرات وزادت الدعم المحلي لصناعة النفط [1].

في أواخر الثمانينات، أظهرت التوقعات الديموغرافية طويلة المدى شيخوخة سريعة للسكان النرويجيين على مدى العقود القادمة ما سيؤدي إلى زيادة مدفوعات المعاشات التقاعدية ونفقات الرعاية الصحية، استخدمت الحكومة التزامات معاشات التقاعد المتوقعة على مدار الثلاثين عاماً التالية وقررت استخدام عائدات النفط لإنشاء صندوق البترول الحكومي العالمي في عام 1990، وقد تم إنشاء هذا الصندوق لغرضين رئيسيين: (1) العمل كمنطقة عازلة لتخفيف التقلبات في أسعار النفط وتخفيف ضغوط أسعار الصرف لتجنب المرض الهولندي والحفاظ على هيكل صناعي متنوع؛ و (2) توفير جزء من عائدات النفط الحالية للمساعدة في معالجة شيخوخة السكان والانخفاض النهائي في عائدات النفط [2]، واعتباراً من شهر شباط عام 2018، بلغت قيمة الصندوق 8208 مليار كرونة نرويجية، يستثمر –الصندوق– في الأسهم والسندات والعقارات حول العالم ويستثمر في أسواق ودول وعملات مختلفة؛ يتم استثمارها بشكل صارم في الخارج لمنع اقتصاد النرويج من الانهاك وحمايته من تأثيرات تقلب أسعار النفط [3].

يتميز الاقتصاد النرويجي عن اقتصاد الدول الأخرى المنتجة للنفط بهيكل ميزانية الحكومة والتركيز على برامج الضمان الاجتماعي، فعلى الرغم من ارتفاع عائدات النفط، فإن ميزانية الحكومة النرويجية لديها قوانين صارمة بشأن كيفية إنفاق هذه الإيرادات. في عام 2001، طبقت حكومة النرويج "قاعدة الميزانية"، تم تنفيذ هذه السياسة لضمان الإدارة المستدامة لعائدات النفط في الاقتصاد النرويجي، ويتمتع الصندوق بعائد

---

[1] Erlend Østensen, Impact of Oil Price Shocks on Norwegian Macroeconomy: An empirical analysis on how shocks in the oil price affect the Norwegian macroeconomy from 1990 to 2016, Master Thesis, Norges miljo-og biovitenskapelige universitet, 2016, P9.

[2] صادق هادي، لعنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصاديات النفطية: قراءة في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج "دراسة تحليلية لحالة الجزائر والنرويج"، **المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية**، المجلد 2، العدد 1، (الجزائر : جوان 2019)، ص 26.

[3] Østensen, previous reference, P 9-10.

استثماري متوقع يبلغ 3% سنوياً، ولا يُسمح للحكومة إلا باستخدام معدل العائد، وليس رأس المال نفسه، وفي عام 2017، تم تغيير قاعدة الميزانية من 3% إلى 4% [1].

منذ تطبيق قاعدة الميزانية، ارتفعت الأسعار وتم تحفيز الطلب في السوق من الصناعة النفطية، وقد ضمن هذا نمواً قوياً في التوظيف والأجور الحقيقية، وقد مكنت هجرة العمالة اقتصاد النرويج من تلبية هذا الطلب. ومن خلال الزيادة التدريجية في استخدام عائدات النفط، تم تعزيز الطلب إلى جانب زيادة النشاط في الصناعات المرتبطة بالنفط، وكانت النتيجة المباشرة لذلك ارتفاع الأجور في النرويج، وهي أعلى بكثير مما هي عليه في البلدان المجاورة، وتشير التقديرات إلى أن إنفاق عائدات النفط قد يصل إلى ذروته في غضون بضع سنوات فقط، لكن هذا يعتمد إلى حد كبير على وتيرة زيادات الإنفاق في السنوات التالية، سيتم تجاوز الذروة مع انخفاض الإيرادات من إنتاج النفط واستمرار الاقتصاد في النمو. فضلا عن ذلك، يبدو أن العائد الحقيقي لصندوق التقاعد الحكومي العالمي سيكون منخفضاً خلال السنوات العشر إلى الخمس عشرة القادمة بسبب انخفاض أسعار الفائدة طويلة الأجل على السندات خلال هذه الفترة. ومع ذلك، يجب أن تكون السياسة المالية للنرويج قوية في مواجهة العوائد غير المؤكدة [2].

يُوصف الاقتصاد النرويجي بأنه مثال للاقتصاد المختلط، إذ أنه يتألف من مزيج من الاقتصاد الرأسمالي المزدهر الذي يقوم على السوق، فتشكل فيه مجموعة الشركات الرأسمالية إحدى الركائز الأساسية في الاقتصاد، كما تسهل الحكومة عمل تلك الشركات من أجل تشجيع الاستثمار، وتنشيط سوق العمل ومن ثم القضاء على البطالة، في حين أن الدولة تساهم في القطاعات الاستراتيجية وبحسب ما تتطلبه الحاجة الاقتصادية للبلد والضرورات، فالدولة شريك في القطاع الأكثر الاستراتيجية في البلاد وهو قطاع النفط كما أنها شريك في إنتاج الطاقة الكهرومائية، وصناعة الألمنيوم والقطاعات الصناعية الرئيسية، فضلا عن مشاركتها في ملكية أكبر البنوك في النرويج، وهي بذلك كله تسيطر على حوالي 30% من قيمة الأسهم في بورصة أوسلو [3]، ويمكن

---

[1] قوتال ابتسام، فرص نجاح إقامة صندوق سيادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر -3-، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ، 2018، ص 200.

[2] Østensen, previous reference, P10-11.

[3] آمنة محمد علي، مقومات نجاح النظام السياسي النرويجي، **مجلة دراسات دولية**، مركز الدراسات الدولية، العدد 45، (بغداد: 2010)، ص 119.

القول ان النرويج تتمتع بقطاع خاص نابض بالحياة وقطاع حكومي كبير واقتصاد مستقر مع شبكة أمان اجتماعي واسعة، مستوى التعليم ومستوى الرعاية الاجتماعية، ومعدل المشاركة في القوى العاملة مرتفع للغاية، ومستوى الفقر منخفض، وتوزيع الدخل أكثر مساواة، وفي الوقت نفسه، وفقاً لتقرير السعادة العالمي، تعد النرويج من بين أسعد الدول في العالم [1].

كما يوصف الاقتصاد النرويجي بأنه اقتصاد شامل ومتنوع وديناميكي، يمتلك مقومات الصناعة والزراعة والتجارة وحرف متنوعة، وقد ساهمت في نموه وتطوره جملة من العوامل أهمها امتلاك النرويج موارد طبيعية كبيرة ومتنوعة، وعلى أساسها قامت مجموعة من الحرف والمهن القديمة والحديثة التي ترتبط بالطبيعة الجغرافية بالدرجة الأولى، منها الزراعة، الغابات، صيد الأسماك، التعدين، التجارة والمال، الصناعة، النقل البحري، وسائل النقل الأخرى، الخدمات، الاستثمار في المشاريع السياحية، واليوم تأخذ صناعة النفط مركز الصدارة في النشاطات الاقتصادية من خلال مساهمتها الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، والعائدات الكبيرة المتأتية منها بما يتيح ادخارها واستثمارها لمصلحة الأجيال القادمة [2].

ثانياً: قراءة في الطاقة النرويجية

كان اكتشاف رواسب كبيرة من النفط والغاز في بحر الشمال في أواخر الستينيات من القرن الماضي بمثابة لحظة محورية في تاريخ النرويج الاقتصادي بالرغم من أن النرويج كان بلداً متطوراً فعلياً اقتصادياً ومؤسسياً قبل اكتشاف النفط، فقد كان اقتصاداً متنوعاً مع وجود عدة مصادر بديلة للإيرادات العامة [3].

أحد العوامل الأساسية التي تساهم في نجاح النرويج في صناعة النفط والغاز هو الإطار التنظيمي القوي للدولة والنهج الاستراتيجي لإدارة الموارد، وإدراكاً من الحكومة للحاجة إلى ضمان استمرارية موارد الطاقة في البلاد على المدى الطويل والإشراف المسؤول عليها، فقد نفذت نظاماً شاملاً من السياسات والمؤسسات المصممة لتعظيم الفوائد الاقتصادية مع تخفيف المخاطر البيئية والاجتماعية المحتملة، وفي قلب هذا الإطار

---

[1] Sedar Ozturk and Seher Suluk, The granger causality relationship between human development and economic growth: The case of Norway, INTERNATIONAL JOURNAL OF RESEARCH IN BUSINESS AND SOCIAL SCIENCE 9(6) ,2020, P 145-146.

[2] آمنة محمد علي، مصدر سبق ذكره ، ص 110.

(3) قوتال ابتسام، مصدر سبق ذكره ص 196.

توجد مديرية البترول النرويجية، وهي هيئة تنظيمية مكلفة بالإشراف على جميع جوانب أنشطة النفط والغاز في البلاد، وتتولى هذه الهيئة، بالتعاون مع وزارة البترول والطاقة، مسؤولية منح تراخيص الاستكشاف والإنتاج، ومراقبة الالتزام بمعايير السلامة والبيئة، وإدارة تخصيص الإيرادات الناتجة عن الصناعة [1].

أظهرت الحكومة النرويجية اهتماما في إدارة ثروات النفط والغاز، وإدراكاً للحاجة إلى حماية الاستقرار الاقتصادي للنرويج والازدهار المستقبلي، أنشأت الحكومة صندوق التقاعد الحكومي العالمي، وهو صندوق ثروة سيادي يعمل بمثابة مستودع للإيرادات الفائضة الناتجة عن قطاع النفط والغاز، ويستثمر هذا الصندوق، وهو أحد أكبر الصناديق في العالم، على مستوى العالم في محفظة متنوعة من الأصول، ما يضمن الحفاظ على فوائد الثروة الهيدروكربونية في البلاد للأجيال القادمة [2]، فضلا عن إطارها التنظيمي القوي وإدارة الموارد الاستراتيجية، تم تعزيز صناعة النفط والغاز في النرويج أيضاً عبر القدرات التكنولوجية ذات المستوى العالمي للنرويج وجهود البحث والتطوير المبتكرة، كما مارست الشركات والمؤسسات البحثية النرويجية دوراً رائداً في تطوير التقنيات المتطورة للاستكشاف البحري والإنتاج وحماية البيئة، ما جعل النرويج رائدة عالمياً في مجال استخراج الطاقة المستدامة، أحد الأمثلة على ذلك هو خبرتها – النرويج– في الهندسة تحت سطح البحر ونشر التقنيات المتقدمة تحت الماء لاستخراج الهيدروكربونات من البيئات البحرية الصعبة، وقد استفادت الشركات النرويجية، مثل *Aker Solutions* و*Subsea 7*، من معرفتها وخبرتها الواسعة لتصبح من الشركات الرائدة في مجال توفير المعدات والخدمات المتخصصة لصناعة النفط والغاز العالمية [3].

علاوة على ذلك، فإن التزام النرويج بالرعاية البيئية والانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون كان له دور كبير في تشكيل تنمية قطاع النفط والغاز لديها، نفذت البلاد مجموعة من السياسات والمبادرات التي تهدف إلى الحد من الأثر البيئي لاستخراج المواد الهيدروكربونية، بما في ذلك تنفيذ تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه،

(1) Oil and Gas in Norway: An Introduction, BAHR Energy Insight, January 2019, P 5.
(2)Oda Bankkevold and Maria Nesvold Knudsen, How Norway's Sovereign Wealth Fund Affect the Excluded Companies Stock Price, University of Agder, Master Thesis, 2022, P 9. At Link: (https://uia.brage.unit.no/uia-xmlui/bitstream/handle/11250/3012200/no.uia%3Ainspera%3A110159342%3A22295886.pdf?sequence=1&isAllowed=y)
(3) Martin Hvidt, Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends, 2013, P 16.

وتعزيز تدابير كفاءة الطاقة، والاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، إن هذا النهج متعدد الأوجه لإنتاج النفط والغاز، والذي يتميز بإطار تنظيمي قوي، وإدارة الموارد الاستراتيجية، والابتكار التكنولوجي، والتركيز القوي على الاستدامة البيئية، مكّن النرويج من أن تصبح رائدة عالمية في قطاع الطاقة، فضلا عن نجاحها في تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة بمثابة نموذج للدول الأخرى المنتجة للنفط، حيث أظهر إمكانية استخراج الهيدروكربون بشكل مسؤول ومستدام[1].

مع استمرار العالم في مواجهة تحديات التحول المستمر في مجال الطاقة، ستستمر بلا شك تجربة النرويج في صناعة النفط والغاز تحت المراقبة والدراسة عن كثب، ما يقدم رؤى ودروساً قيمة للبلدان التي تسعى إلى تسخير مواردها الطبيعية بطريقة يعزز الرخاء على المدى الطويل والحفاظ على البيئة.

فيما يتعلق بعائدات النفط، تضمنت استراتيجية النرويج ما يلي [2]:

- جمع وتدقيق عائدات النفط بدقة وأمانة من أجل حماية حقوق المواطنين.
- وضع تخطيط تنموي شامل يشمل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية واستخدام جزء من عائدات النفط من أجل خلق صناعات جديدة ومشاريع متطورة للأجيال القادمة، وذلك من أجل تقاسم عائدات النفط مع الأجيال القادمة.
- تجنب زيادة الاستهلاك المحلي التي قد تضر بصناعات الاقتصاد الوطني القائمة.
- إنشاء صندوق للتخطيط التنموي من أجل حماية اقتصاد البلاد من صدمات سوق النفط.
- إنشاء شركات مختلفة تعمل في مجال النفط لخلق منافسة من أجل الحصول على امتيازات جديدة، ودعم المساهمة الوطنية في العمليات النفطية ما يؤدي إلى خلق توازن بين دور الشركات الوطنية والعالمية من جهة وخلق التعاون بين هذه الشركات والحكومة في إدارة العمليات النفطية من ناحية أخرى.

اعتمدت النرويج سياسة التنويع الاقتصادي من أجل تقليل الاعتماد على عائدات النفط وحماية البلاد من المخاطر الناجمة عن الصدمات التي تتعرض لها أسواق النفط والغاز الطبيعي. ففي الستينات، كانت النرويج تتمتع بنمو اقتصادي قوي نسبياً، وفائض كامل في الحساب الجاري ومتوسط توظيف جيد، وبالتالي لم

(1) OECD: Supplemental material for Chapter 4 of the 2012 OECD Employment Outlook: Summary of country responses to the OECD questionnaire on green jobs, Paris, 2012, P 43.
(2)Yousif Mohammad Alameen, The Norwegian Oil Experience of Economic Diversification: A Comparative with Gulf Oil, Eruopean Journal of Business and Management, Vol 8, No 15, 2016k P 96-97.

تكن هناك حاجة للاندفاع إلى تطوير قطاع النفط، فقط وفر الوضع الاقتصادي المستقر للبلاد أساساً قوياً للتنمية، وجعل موقفها قوياً عند التفاوض في صناعة النفط الدولية [1].

بدأ اهتمام شركات النفط بالتنقيب في مياه النرويج الإقليمية في وقت متأخر بالنسبة لبقية الدول المنتجة للنفط، حيث تمَّ اكتشاف النفط في بحر الشمال عام 1969، وبدأ الإنتاج في 15 حزيران عام 1971. ومنذ ذلك التاريخ أصبح للنفط مكانة جيدة في الاقتصاد النرويجي، حيث باتت النرويج تعتمد على العوائد النفطية، ونتيجة ما تمتلكه النرويج من قدرات وإمكانيات نفطية أصبحت من الدول الكبرى المصدة للنفط في العالم، فقد احتلت النرويج عام 2022 المرتبة الثانية عشرة عالمية بين الدول المنتجة للنفط، بينما احتلت المرتبة السابعة عالمياً من بين الدول المصدرة للنفط الخام بإجمالي صادرات نفطية بلغ 57.8 مليار دولار [2].

يشكل إنتاج النرويج 2% من الإنتاج العالمي للنفط الخام و3% من الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي، وتقوم النرويج بتصدير معظم إنتاجها من النفط الخام والغاز الطبيعي، وفق ما يُظهره الشكلين التاليين وذلك ما يجعل النرويج لاعباً دولياً مهماً في سوق النفط والغاز الطبيعي، حيث تحتل النرويج المرتبة الثالثة عالمياً في تصدير الغاز الطبيعي بعد روسيا وقطر، وفي السنوات الأخيرة، قامت النرويج بتزويد ما يتراوح بين 20 و25 في المائة من الطلب على الغاز في الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، ويتجاوز النفط والغاز مجتمعين نصف القيمة الإجمالية للصادرات النرويجية من السلع، وهذا ما يجعل النفط والغاز من أهم سلع التصدير في الاقتصاد النرويجي [3].

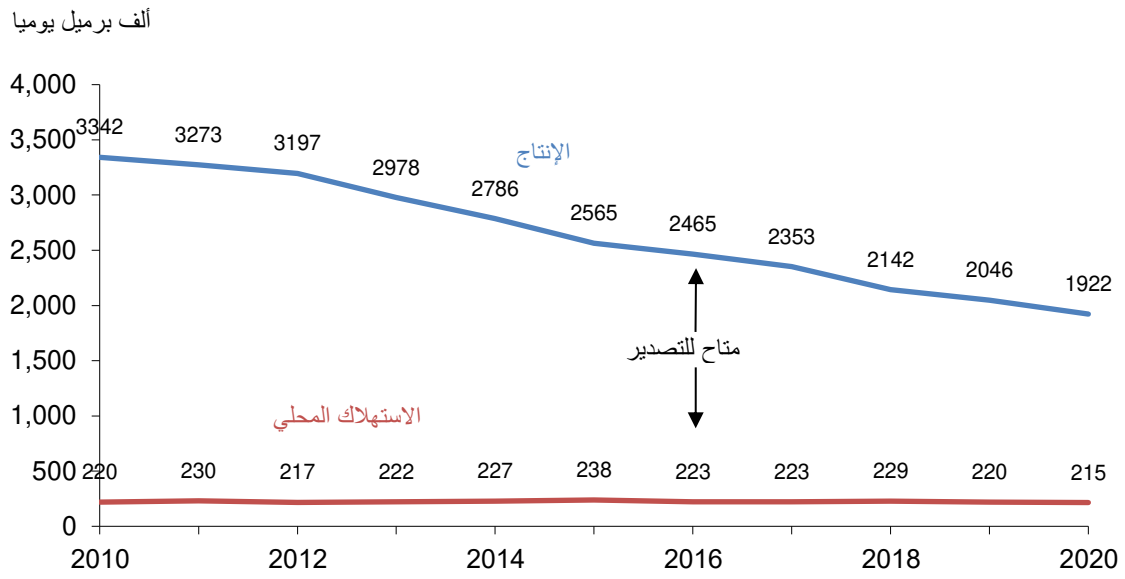
---

[1] Reda Cherif, Fuad Hasanov and Min Zhu, Breaking the oil spell: The Gulf Falcons' path to Diversification, International Monetary Fund, Second Printing, Washington, USA, 2016, P 16,

[2] Daniel Workman, Crude Oil Exports by Country, www.worldstopexports.com, Date of access and documentation: 28/07/2024, Link: https://www.worldstopexports.com/worlds-top-oil-exports-country/

[3] Carole Nakhle, Will Norway turn the energy crisis into opportunity?, www.gisreportsonline.com, Date of access and documentation: 28/07/2024, Link: https://www.gisreportsonline.com/r/norway-energy-crisis/

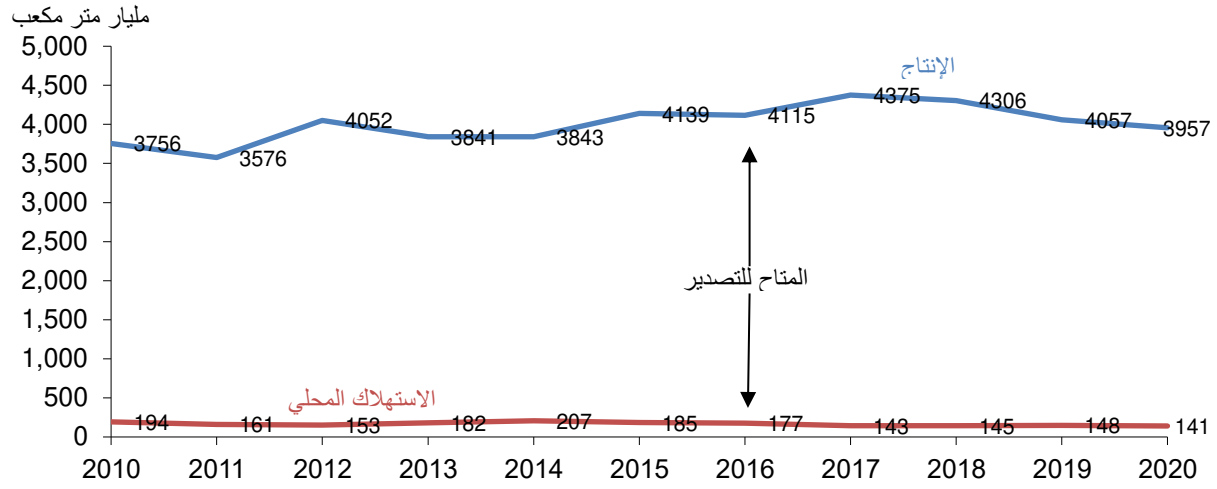
الشكل (1): إنتاج واستهلاك النفط في النرويج



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بناءً على بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، إحصاءات الطاقة النووية، متاح على الرابط الاتي: https://www.eia.gov/energyexplained/nuclear/data-and-statistics.php .

يظهر الشكل (1) ثباتاً للاستهلاك المحلي من النفط في النرويج، حيث تراوح استهلاك النرويج من النفط بين 215 و238 مليون برميل يومياً، وذلك بسبب النمو السكان المستقر الضعيف نسبياً في النرويج، فضلا عن اعتماد النرويج على مصادر الطاقة النظيفة، كما يظهر الشكل (1) انخفاضاً ملحوظاً في إنتاج النرويج من النفط خلال الفترة 2010-2020، حيث انخفض الإنتاج من 3342 ألف برميل يومياً عام 2010 إلى 1922 مليون برميل يومياً عام 2020، وهو ما يعود إلى السياسة الحكومية في النرويج والتي تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط من جهة ومحاولة توفيره للأجيال القادمة من جهة أخرى.

الشكل (2): إنتاج واستهلاك الغاز الطبيعي في النرويج



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بناءً على بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، إحصاءات الطاقة النووية

https://www.eia.gov/energyexplained/nuclear/data-and-statistics.php

ويظهر الشكل (2) أيضاً ثبات استهلاك الغاز الطبيعي في النرويج خلال فترة الدراسة، حيث تراوح الاستهلاك بين 143 إلى 207 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً، وبعكس النفط، يظهر هذا الشكل ثبات الإنتاج النرويجي من الغاز الطبيعي، حيث تراوح انتاج النرويج خلال فترة الدراسة بين أقل قيمة عام 2011 والتي بلغت حوالي 3576 مليار متر مكعب، وأعلى قيمة عام 2017 والتي بلغت حوالي 4375 مليار متر مكعب، ويعود ذلك إلى تصدير كميات كبيرة من الغاز الطبيعي إلى أوروبا، اذ يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تقليل الاعتماد على الغاز الروسي واستبداله بالغاز النرويجي.

من خلال الجدول رقم (1) يتبين بوضوح أن نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات تتبع قيمة الصادرات النفطية، حيث نجد أن عام 2012 قد شهد أعلى قيمة سجلتها نسبة الصادرات النفطية إلى اجمالي الصادرات حيث بلغت أكثر من 60%، ونجد أن هذا العام قد شهد أعلى قيمة للصادرات النفطية خلال مدّة الدراسة اذ بلغت هذه القيمة أكثر من 800 مليار كرونة نرويجية، وقد شكل النفط الخام القيمة الأكبر من هذه

الصادرات، ويتبين من الجدول أن عام 2020 كان الأقل من حيث الصادرات النفطية ويعود ذلك إلى آثار تفشي فيروس كورونا، كما نجد أن عام 2016 قد شهد قيمة منخفضة لنسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات، حيث بلغت نسبة الصادرات النفطية حوالي 47% من إجمالي الصادرات، ويتبين أن الصادرات النفطية في هذا العام كانت أقل من 500 مليار كرونة، وبشكل عام نجد انخفاضاً ملحوظاً لصادرات النفط الخام خلال فترة الدراسة، بينما نجد ارتفاع غير مستقر لصادرات الغاز الطبيعي.

الجدول (1): قيمة صادرات النفط النرويجي ونسبتها من إجمالي الصادرات

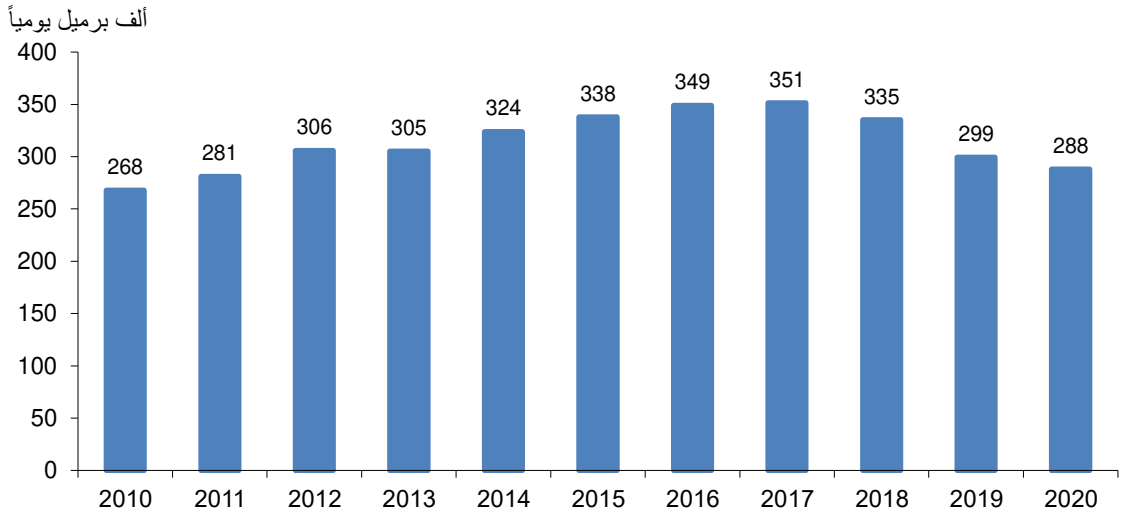
العام	نفط خام	غاز طبيعي	المكثفات	نسبة من إجمالي الصادرات
2010	413	233	9	57%
2011	464	289	16	59%
2012	440	362	15	61%
2013	405	350	12	59%
2014	389	308	11	57%
2015	266	297	6	51%
2016	244	210	5	47%
2017	285	259	6	50%
2018	325	330	8	53%
2019	304	217	7	47%
2020	251	142	4	42%

المصدر: بيانات هيئة إحصاءات النرويج (الحسابات القومية)، وزارة المالية (الميزانية الوطنية المنقحة 2024)

::https://www.ssb.no/en/nasjonalregnskap-og-konjunkturer/nasjonalregnskap/statistikk/nasjonalregnskap

ونجد من خلال الشكل (3) ارتفاع إنتاج النرويج من الغاز الطبيعي من 268 ألف برميل يومياً عام 2010 إلى 351 ألف برميل يومياً عام 2017، لينخفض الإنتاج عام 2020 إلى 288 ألف برميل يومياً.

الشكل (3): إنتاج النرويج من الغاز الطبيعي



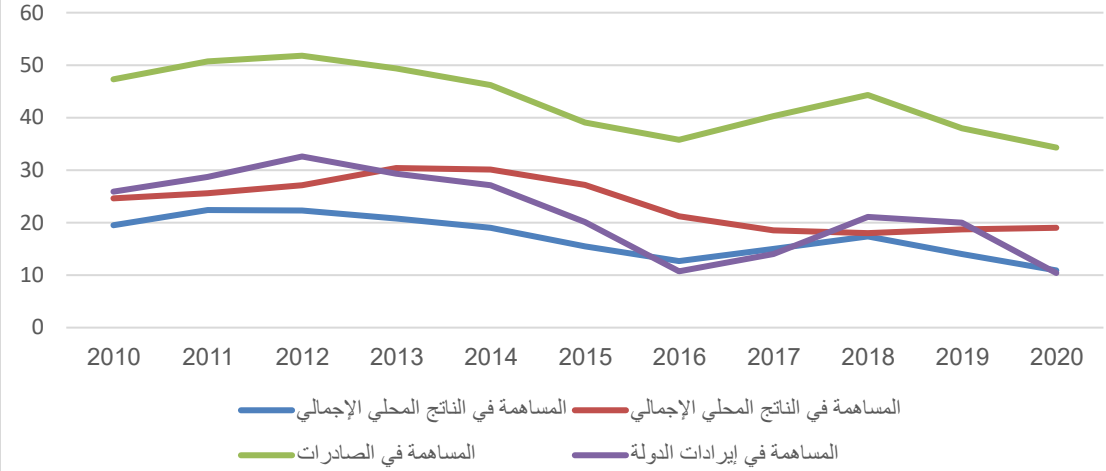
المصدر: الشكل من حسابات الباحث بناءً على بيانات مديرية البترول النرويجية https://www.sodir.no/en/.

المطلب الثاني: دور النفط في الاقتصاد النرويجي

يساهم القطاع النفطي من خلال إيراداته بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي للنرويج، ويُظهر الشكل (4) تطور هذه المساهمة خلال الفترة 2010–2020. حيث يتبين أن نسبة مساهمة القطاع النفطي تختلف من سنة لأخرى، لكن هذا الاختلاف يكون في نطاق محدود، حيث تتراوح هذه النسبة في عمومها بين أدنى قيمة لها وهي 10.4% والتي سُجلت عام 2020، حيث كان لوباء كورونا الدور الكبير في ذلك، وأعلى قيمة لها وهي 22.4 والتي سُجلت عام 2011، وقد كان لارتفاع أسعار النفط في هذه السنة الدور الأهم في رفع هذه النسبة، ومن الجدير ذكره أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي النرويج خلال الفترة نفسها قد تراوحت بين 0.5% و1.2%، بينما بلغت مساهمة تجارة الجملة والتجزئة في الناتج المحلي الإجمالي وسطياً حوالي 7%، وبلغ متوسط مساهمة قطاع النقل خلال نفس الفترة حوالي 5%، وبلغت وسطي مساهمة قطاع

المال والتأمين حوالي 8.5% [1]، وبشكل عام بلغت مساهمة قطاع الخدمات وسطياً حوالي 42.2% من الناتج المحلي الإجمالي. ويتبين مما سبق أن الناتج المحلي الإجمالي للنرويج لا يتأثر بشكل كبير بالزيادة أو بالنقصان بفعل تقلبات أسعار النفط، وبذلك يمكن القول إن نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للنرويج لا تعتبر كبيرة مقارنة مع العديد من الدول النفطية خاصة النامية منها.

الشكل (4): مساهمة قطاع النفط في مؤشرات الاقتصاد النرويجي الكلي



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بناءً على بيانات هيئة إحصاءات النرويج (الحسابات القومية)، وزارة المالية (الميزانية الوطنية المنقحة 2024) https://www.ssb.no/en/nasjonalregnskap-og-konjunkturer/nasjonalregnskap/statistikk/nasjonalregnskap.

وبالنظر إلى الجدول رقم (2) الذي يُظهر صافي التدفق النقدي لحكومة النرويجي من الأنشطة البترولية، يتبين بأن القسم الأكبر من الإيرادات المالية التي تحققها الحكومة النرويجية من الأنشطة البترولية كانت تأتي على شكل ضرائب مفروضة على هذه الأنشطة، اذ تشكل الضرائب الإجمالية خلال الفترة 2010-2014 أكثر من نصف الإيرادات الحكومية، ومن ثم فقد تراجعت حصة الضرائب الإجمالي من صافي التدفق النقدي من الأنشطة البترولية خلال الفترة 2015-2020، ليصبح صافي التدفق النقدي من SDFI هو المصدر الأكبر لصافي التدفق النقدي للحكومة النرويجية من الأنشطة البترولية، وهو نظام تمتلك بموجبه

(1) Statistisk Sentralbyra, Statistics Norway, Date of access and documentation: 28/07/2024, Link: https://www.ssb.no/294760/gross-domestic-product-and-value-added-by-industry.current-prices.nok-million

الدولة النرويجية ممتلكات في عدد من حقول النفط والغاز وخطوط الأنابيب والمرافق البرية، أما بالنسبة لحقول النفط والغاز، فتتحدد النسبة عند منح تراخيص الإنتاج، وتختلف من حقل إلى آخر. وباعتبارها أحد المالكين العديدين، تغطي الحكومة حصتها من الاستثمارات والتكاليف، وتحصل على حصة مقابلة من الدخل من تراخيص الإنتاج [1].

تم إنشاء نظام SDFI في 1 كانون الثاني 1985. قبل ذلك، لم يكن لدى الحكومة النرويجية سوى حصص ملكية في تراخيص الإنتاج من خلال Equinor (Statoil). منذ عام 1985، تم تقسيمها إلى قسمين: جزء واحد أصبح المصلحة المالية المباشرة للدولة (SDFI) والجزء الآخر بقي مع Equinor. عندما تم إدراج Equinor في البورصة في عام 2001، تم نقل مسؤولية إدارة محفظة SDFI من Equinor إلى شركة الإدارة الجديدة المملوكة للدولة، Petoro [2].

الجدول رقم (2): صافي التدفق النقدي الحكومي من الأنشطة البترولية 2010-2020

العام	إجمالي الضرائب	رسوم البيئة	صافي التدفق النقدي من SDFI	أرباح الشركات	صافي التدفق النقدي الحكومي
2010	223.2	3.1	149.3	18.4	396.0
2011	286.5	3.1	177.8	18.6	488.0
2012	311.7	3.1	202.9	18.9	539.0
2013	270.7	4.3	167.0	19.4	463.6
2014	224.8	6.1	149.2	29.9	412.0
2015	136.9	6.5	122.4	20.3	288.2
2016	53.6	6.7	86.6	14.0	162.7
2017	83.0	6.6	112.7	10.7	214.3

[1] Validation of Norway: Assessment of progress in implementing the EITI Standard, EITI International Secretariat, Oslo, Norway, 10 February, 2023, P 24.

[2] The government's revenues, www.norskpetroleum.no, Date of access and documentation: 28/07/2024, Link: https://www.norskpetroleum.no/en/economy/governments-revenues/#sdfi

312.7	18.7	147.9	6.5	137.5	**2018**
314.5	24.6	118.1	6.6	163.4	**2019**
129.2	18.2	68.2	6.8	34.3	**2020**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناءً على بيانات هيئة إحصاءات النرويج (الحسابات القومية)، وزارة المالية (الميزانية الوطنية المنقحة 2024) https://www.ssb.no/en/nasjonalregnskap-og-konjunkturer/nasjonalregnskap/statistikk/nasjonalregnskap.

بالرغم من أن صناعة النفط تمارس دوراً حيوياً في اقتصاد البلاد منذ اكتشاف النفط، إلا أن النرويج لم تستغل إلا 45% فقط من احتياطاتها من النفط والغاز نتيجة استراتيجيتها بعيدة المدة للمحافظة على هذه الثروة الناضبة للأجيال المقبلة، اذ تحتفظ بباقي الاحتياطي إلى ما بعد عام 2035، تصدر النرويج كميات هامة من النفط الخام كما تصدر كميات كبيرة من السلع والخدمات التي يتم استخدامها في صناعة النفط والغاز. وقد بلغت قيمة صادرات النفط النرويجية عام 2020 حوالي 278 مليار كرونة، أما صادرات الغاز الطبيعي فقدرت حوالي 274.8 مليار كرونة، ومن الشكل السابق يتضح هيمنة الصادرات النفطية على صادرات النفط بشكل عام، حيث وصلت مساهمة الصادرات النفطية عام 2012 إلى 51.8% من إجمالي صادرات النرويج، ويفسر ذلك بالارتفاع الكبير الذي شهده سعر برميل النفط، بينما شهد عام 2020 انخفاضاً كبيراً في مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات حيث وصلت القيمة إلى 34.3%، كما شهد العام 2016 انخفاضاً كبيراً في مساهمة الصادرات النفطية، اذ وصلت مساهمتها إلى 35.8% من إجمالي الصادرات، ويعود السبب في ذلك إلى الانخفاض الكبير في أسعار النفط في ذلك العام.

المطلب الثالث: دراسة العلاقة بين الصادرات النفطية والناتج المحلي الإجمالي في النرويج

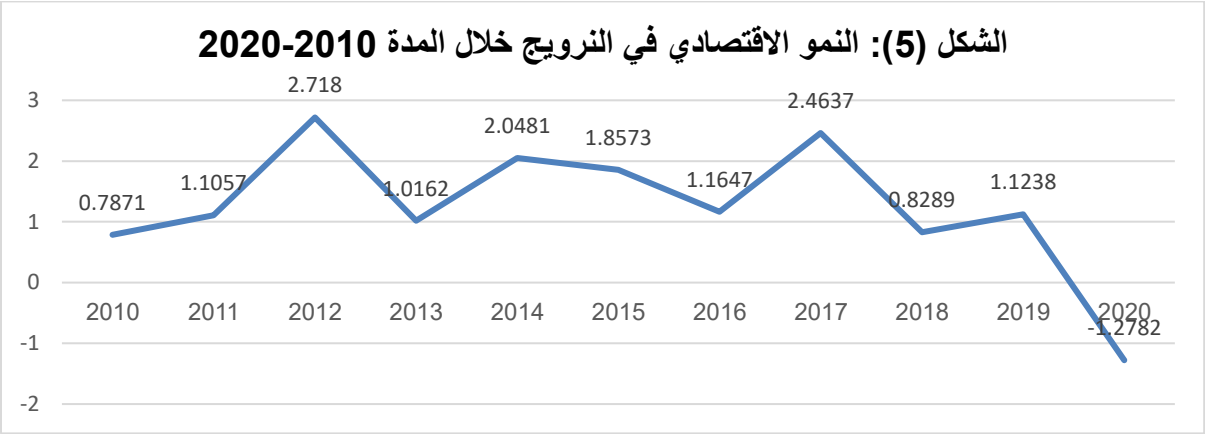
شهد عام 2020 انتشار جائحة كورونا بسرعة في جميع أنحاء العالم، وأجبر الحكومة النرويجية وبقية حكومات العالم على تنفيذ قيود لمنع انتشار الفيروس، وكان لهذه القيود تأثير كبير على الاقتصاد العالمي، وأغلقت العديد من البلدان حدودها، ما جعل من الصعب على صناعات التصدير والاستيراد توريد المنتجات والخدمات عبر البلدان، وصدرت تعليمات للناس بالبقاء في منازلهم، واضطرت العديد من الشركات إلى إغلاق أبوابها بسبب القيود، وقد تسبب ذلك في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 87.35 تريليون دولار

أميركي عام 2019 إلى 84.54 تريليون دولار عام 2020، وقد انخفض مستوى الناتج المحلي الإجمالي للقمح الرئيسي النرويجي بنسبة 2.5% عام 2020، ويعود هذا الانخفاض إلى عدة عوامل، إلا أن العامل الرئيسي لهذا الانخفاض هو انخفاض صادرات الخدمات، على سبيل المثال، انخفضت الخدمات السياحية بنسبة 72%. وقد شهد سعر النفط انخفاضاً كبيراً في شهر آذار من عام 2020، وقد شهد العالم حرب أسعار في سوق النفط بدأتها المملكة العربية السعودية [1].

كما يُظهر الشكل (5) ارتفاع ملحوظ للنمو الاقتصادي في عام 2012 (2.718%) ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط، اذ سجل سعر برميل النفط في عام 2012 حوالي 126 دولار أمريكي، كما نجد أن أدنى قيم سجلها معدل النمو الاقتصادي في النرويج باستثناء عام 2020 كانت في عامي 2013 و2016، ويرجع ذلك إلى الانخفاض الكبير الذي شهده سعر برميل النفط عام 2016 حيث وصل إلى 34 دولار أمريكي فقط، وفي عام 2013 كان النمو في القطاع النفطي النرويجي أقل من الاتجاه العام، وقد أدى انخفاض النمو بين شركاء النرويج التجاريين إلى ركود الصادرات النرويجية، وقد ترافق ذلك مع نمو بطيء جداً في استهلاك الأسر، وبالرغم من استمرار التصنيع بشكل أسرع من بقية الاقتصاد النرويجي، اذ شهدت الصناعة الهندسية نمواً كبيراً نتيجة زيادة الاستثمار النفطي، في حين أن النمو في العديد من قطاعات التصنيع الأخرى كان ضعيفاً بسبب الوضع الاقتصادي العالمي، وقد أدى انخفاض نمو الاستهلاك إلى تطورات ضعيفة للغاية في الخدمات الموجهة نحو السوق، وبالرغم من ذلك فإن إيرادات النفط عام 2013 قد شكلت حوالي 30% من الإيرادات العامة و29% من إجمالي الاستثمار و52% من إجمالي الصادرات [2].

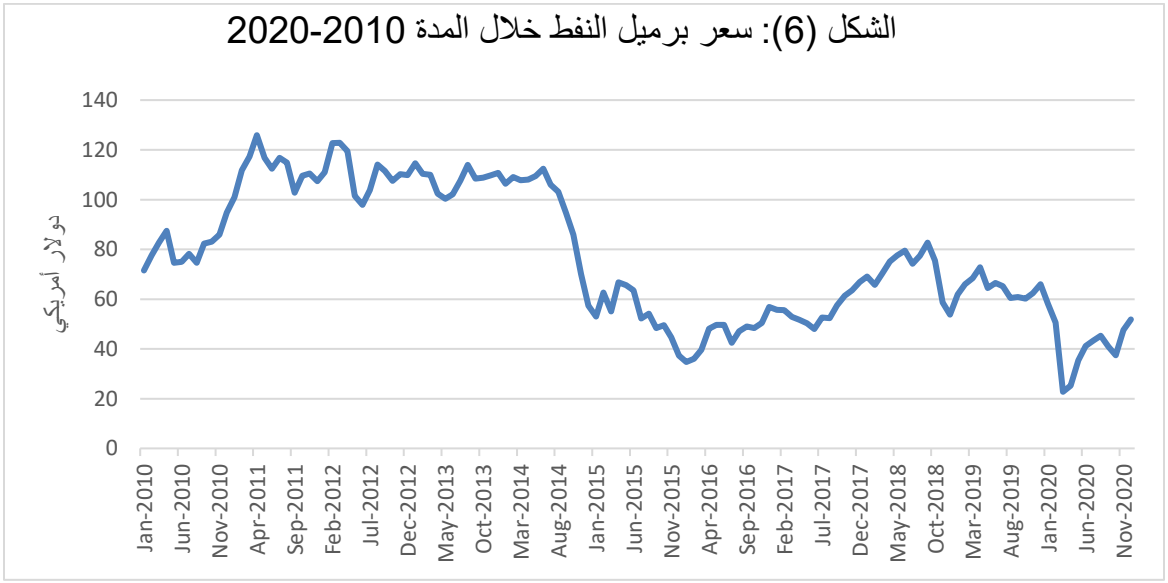
[1]Maren Wiig Eriksen, The Effect of Oil Price Fluctuations on Core Inflation in Norway during the Covid Pandemic, An analysis of how oil price shocks affected core inflation in Norway during the Covid pandemic, Universitas Osloensis, Master Thesis, 2020, P 8.

[2]Ignacio Ruesta Boceta, Understanding the Norwegian Petroleum Industry: How does Oil explain Norwegian Public Expenditure and social Spending? How vulnerable is it to shocks? School of Economics and Management, Master Thesis, 2023, P7.



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بناءً على بيانات البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ar/home

يتبين من الشكل رقم (5) أن النمو الاقتصادي في النرويج خلال الفترة 2010–2020 كان إيجابياً باستثناء عام 2020، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي في النرويج عام 2020 نمواً سلبياً وقدره –1.278% ويعود ذلك إلى تأثير وباء كورونا الذي شهده العالم، والذي أدى إلى شلل في مفاصل الاقتصاد العالمي، وكان تأثيره كبيراً على أسعار النفط حيث انخفض سعر برميل النفط إلى أقل من 22 دولار أمريكي كما يظهر في الشكل رقم (6).



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بناءً على بيانات موقع Investing، الرابط:

https://sa.investing.com/commodities/brent-oil-historical-data

بالرغم من أن انخفاض أسعار النفط ينعكس سلباً على الصادرات والناتج المحلي الإجمالي في النرويج، إلا أن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى إنشاء آليات داعمة للاقتصاد النرويجي، ومن الأمثلة على هذه الآليات ضعف سعر الصرف، وانخفاض أسعار الفائدة، وزيادة الإنفاق العام، وإعادة هيكلة الشركات نحو قطاعات أقل كثافة في استخدام النفط.

من المتوقع أن يسجل سوق النفط والغاز النرويجي معدل نمو سنوي مركب متزايد خلال الفترة القادمة، اذ أن الحرب الروسية الأوكرانية قد أدت إلى زيادة طلب الاتحاد الأوروبي على الغاز الطبيعي النرويجي، يُضاف إلى ذلك الاكتشافات الجديدة في بحر الشمال والجرف القاري النرويجي، وبالتالي فإن هذه العوامل ستؤدي إلى دفع سوق النفط والغاز النرويجي، ونتيجة توجه الحكومة النرويجية إلى مصادر الطاقة البديلة، فإن هذا يعني أن معظم النفط والغاز الطبيعي في النرويج سيتجه نحو التصدير.

ولتحليل العلاقة احصائياً، نقوم باستخدام أسلوب الانحدار البسيط *Simple Linear Regression* بين الناتج المحلي الإجمالي النرويجي بالمليار دولار (متغير تابع) والصادرات النفطية بالمليار دولار (متغير مستقل) خلال الفترة 2010–2020 وذلك باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (3): الناتج المحلي الإجمالي والصادرات النفطية خلال المدة 2010–2020

العام	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	الصادرات النفطية (مليار دولار)
2010	431.0521439	98.28761
2011	501.3605497	123.7442
2012	512.7773098	128.9916
2013	526.0144681	124.7197
2014	501.7364718	112.7921
2015	388.1595122	75.71339
2016	370.9565476	62.53335
2017	401.745275	73.67417
2018	439.7886259	89.66011

70.96001	408.7428409	2019
50.25272	367.6334189	2020

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناءً على بيانات البنك الدولي وهيئة إحصاءات النرويج (الحسابات القومية)، وزارة المالية (الميزانية الوطنية المنقحة 2024) https://www.albankaldawli.org/ar/home.

وبإدخال البيانات في برنامج *Microsoft Excel* نحصل على النتائج التالية:

Regression Statistics	
Multiple R	0.972229399
R Square	0.945230005
Adjusted R Square	0.93914445
Standard Error	14.69290405
Observations	11

ANOVA

	df	*SS*	*MS*	*F*	*Significance F*
Regression	1	33531.46973	33531.46973	155.3235487	5.57429E-07
Residual	9	1942.932865	215.8814295		
Total	10	35474.40259			

	Coefficients	*Standard Error*	*t Stat*	*P-value*	*Lower 95%*	*Upper 95%*	*Lower 95.0%*	*Upper 95.0%*
Intercept	247.5200154	16.13696274	15.33869908	9.29098E-08	211.0156696	284.0243613	211.0156696	284.0243613
GDP	2.103417462	0.168774497	12.46288685	5.57429E-07	1.721623024	2.485211899	1.721623024	2.485211899

يتبين من النتائج بأن قيمة معامل الارتباط بين الصادرات النفطية والناتج الملحي الإجمالي في النرويج خلال المدة 2010–2020 تساوي 0.97 وهي قيمة عالية جداً، كما نجد أن قيمة مربع معامل الارتباط (معامل التحديد) R Square=0.94 ويعني ذلك أن المتغير التابع (الصادرات النفطية) استطاع تفسير 94% من تغيرات الناتج المحلي الإجمالي، أما الباقي 6% فيعزى إلى عوامل أخرى، أما معامل التحديد المعدل فتدل قيمته المرتفعة (Adjusted R Square=0.93) على القوة التفسيرية الكبيرة لنموذج الانحدار، وكذلك فإن قيمة خطأ التقدير Standard Error=14.69 وهي قيمة منخفضة نسبياً تدل على انخفاض خطأ تقدير النموذج.

ومن جدول تحليل التباين (ANOVA) والذي يختبر مدى صلاحية النموذج الخطي المختار للتعبير عن العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، نجد من هذا الجدول أن *Significance F*=5.57429E-07 وهي أصغر بكثير من مستوى المعنوية a=0.05، مما يعني وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع والمتغير المستقل، أي أن الصادرات النفطية لها تأثير معنوي في الانحدار.

ومن الجدول الأخير، والذي يظهر قيم ثوابت معادلة الانحدار الخطية والخطأ في التقدير، يتبين من خلال هذا الجدول أن قيمة *P-value* منخفضة جداً مما يدل على معنوية نموذج الانحدار، ومن هذا الجدول يمكن كتابة معادلة الانحدار الخطي المقدرة على الشكل التالي:

$$Y = 247.52 + 2.1X$$

ومن جدول البواقي RESIDUAL OUTPUT يتضح القدرة العالية لمعادلة الانحدار في توقع قيم الناتج المحلي الإجمالي من خلال الصادرات النفطية خلال الفترة المدروسة.

RESIDUAL OUTPUT

Observation	*Predicted Y*	*Residuals*	*Standard Residuals*
2010	454.2598906	-23.20774668	-1.66496105
2011	507.8057265	-6.4451768	-0.462387343
2012	518.8431993	-6.065889488	-0.435176662
2013	509.8576102	16.15685787	1.159118953
2014	484.7688881	16.96758368	1.217281726
2015	406.776882	-18.61736985	-1.335640038
2016	379.0537558	-8.097208168	-0.580906729
2017	402.4875511	-0.742276093	-0.05325208
2018	436.1126564	3.67596947	0.263719958
2019	396.7785396	11.96430135	0.858338209
2020	353.2224642	14.41095471	1.033865055

الخاتمة:

في نهاية هذا البحث حول النمو الاقتصادي في النرويج والمساهمة الكبيرة في صناعة النفط والغاز النرويجية تجاهها، هناك بعض الأفكار الرئيسية التي يمكننا أخذها بعيداً. أولاً، كانت صناعة النفط والغاز النرويجية قوة دافعة رئيسية وراء النمو الاقتصادي والازدهار في البلاد. وقد وفرت إيرادات كبيرة للحكومة وخلق العديد من فرص العمل لشعب النرويج. ثانياً، في حين واجهت الصناعة بعض التحديات في السنوات الأخيرة بسبب تقلب أسعار النفط وزيادة المنافسة من البلدان الأخرى، فقد استمرت في ممارسة دور حاسم في اقتصاد البلاد وبالتالي تعد التجربة النرويجية في قطاع النفط من أنجح التجارب العالمية، ويجب على الدول العربية النفطية دراسة هذه التجربة والافادة منها، خاصةً وأن الاحتياطات النفطية في طريقها للنضوب، فضلا عن التحول العالمي باتجاه الطاقة النظيفة والاتجاه العالمي الجديد نحو السيارات الكهربائية وهو ما يعني انخفاض كبير في الطلب على النفط خلال العقود القادمة.

الاستنتاجات:

يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصل إليها البحث فيما يتعلق بمساهمة صناعة النفط والغاز النرويجية في تعزيز النمو الاقتصادي بالنقاط التالية:

1. كانت صناعة النفط والغاز النرويجية مساهماً مهماً في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، اذ تمثل أكثر من 20 ٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة.
2. مارست الصناعة أيضاً دوراً رئيسياً في تدفق الإيرادات للحكومة، مع ضرائب ذات صلة بالنفط والغاز توفر جزءاً كبيراً من دخل الحكومة وخلقت الصناعة العديد من فرص العمل لأفراد النرويج، مع تقديرات تشير إلى أنها توظف أكثر من 170،000 شخص بشكل مباشر وغير مباشر.
3. على الرغم من مواجهة بعض التحديات في السنوات الأخيرة، مثل تقلب أسعار النفط وزيادة المنافسة من البلدان الأخرى، استمرت الصناعة في الاستثمار في التقنيات الجديدة وأنشطة الاستكشاف للحفاظ على موقعها كلاعب رئيسي في سوق النفط والغاز العالمي.
4. قدمت الصناعة أيضاً مساهمات كبيرة في تطوير البنية التحتية للنرويج، بما في ذلك بناء خطوط الأنابيب والمرافق الأخرى الضرورية لإنتاج ونقل النفط والغاز وبشكل عام، كانت صناعة النفط والغاز النرويجية مساهماً

حاسماً في النمو الاقتصادي والتنمية في البلاد، ما يوفر إيرادات كبيرة وفرص عمل لشعب النرويج، على الرغم من أن الصناعة قد تواجه بعض التحديات في المستقبل، فمن الواضح أنها ستستمر في ممارسة دور رئيسي في اقتصاد النرويج لسنوات قادمة.

5. إحصائياً وجدنا أن العلاقة بين الصادرات النفطية والناتج المحلي الإجمالي في النرويج خلال المدة 2010–2020 كانت علاقة طردية قوية جداً، وبالرغم من ذلك، فإن النرويج لا تعتمد على النفط بشكل مطلق، بل تقوم بتطوير صناعات جديدة تمولها من الإيرادات النفطية وذلك لمواجهة الصدمات الكبيرة التي تواجه أسواق النفط.

التوصيات: بعد الاطلاع على التجربة النرويجية في مجال النفط، يمكن اقتراح التوصيات الآتية:

1. يجب على الدول العربية وخاصةً النفطية دراسة التجربة النفطية النرويجية بتمعن.
2. ضرورة تغيير السياسات الاقتصادية المتبعة في الدول العربية النفطية والمعتدة على الإيرادات النفطية بشكل شبه مطلق في اقتصادياتها، إذ تعد الموارد النفطية من الموارد الناضبة.
3. ضرورة تنويع الدول العربية لاقتصادها، وخاصةً بعد التطورات الكبيرة التي يشهدها العالم من الاتجاه الكبير نحو مصادر الطاقة النظيفة وبعد عملية التحول الكبرى باتجاه السيارات الكهربائية وما ينتج عن ذلك من انخفاض الطلب على النفط.

Conclusions:

The key findings of the research regarding the contribution of the Norwegian oil and gas industry to enhancing economic growth can be summarized in the following points:

1. The Norwegian oil and gas industry has been a significant contributor to the country's Gross Domestic Product (GDP), accounting for more than 20% of total GDP in recent years.
2. The industry has also played a key role in generating revenue for the government, with oil and gas-related taxes providing a substantial portion of government income. It has created many job opportunities for Norwegians, with estimates indicating that it directly and indirectly employs over 170,000 people.
3. Despite facing some challenges in recent years, such as fluctuating oil prices and increasing competition from other countries, the industry has continued to invest in new technologies and exploration activities to maintain its position as a major player in the global oil and gas market.
4. The industry has also made significant contributions to the development of Norway's infrastructure, including the construction of pipelines and other facilities necessary for the production and transportation of oil and gas. Overall, the Norwegian oil and gas industry has been a crucial contributor to the country's economic growth and development, providing substantial revenue and job opportunities for the Norwegian people. Although the industry may face challenges in the future, it is clear that it will continue to play a vital role in Norway’s economy for years to come.
5. Statistically, we found that the relationship between oil exports and GDP in Norway during the period 2010-2020 was a strong positive correlation. Nevertheless, Norway does not rely solely on oil, but is actively developing new industries funded by oil revenues in order to address significant shocks in the oil markets.

المصادر :

المصادر العربية:

1. أسامة الدباغ وأثيل عبد الجبار الجومرد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، عمان: دار المنهاج للنشر والتوزيع، 2003.

2. آمنة محمد علي، مقومات نجاح النظام السياسي النرويجي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد 45، 2010.

3. حميدة حسين سوادي عجل الجبوري، أثر عوائد الموارد الناضبة في التنمية المستدامة تجارب دولية مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، 2021.

4. حميدة حسين سوادي، تجربة الاقتصاد النرويجي في مجال استخدام الموارد الناضبة في التنمية المستدامة، مجلة وارث العلمية، العدد 3، الرقم 8، ديسمبر 2021.

5. صادق هادي، لعنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصاديات النفطية: قراءة في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج "دراسة تحليلية لحالة الجزائر والنرويج"، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 2، العدد 1، جوان 2019.

6. قوتال ابتسام، فرص نجاح إقامة صندوق سيادي في الجزائر، جامعة الجزائر –3–، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه، 2018.

7. م.م. بلسم سعد عبد الستار. 2024. "الاستراتيجية الروسية تجاه اوكرانيا وانعكاسها على اوربا". مجلة تكريت للعلوم السياسية 4 (37):251–72. https://doi.org/10.25130/tjfps.v4i37.398.

المصادر الأجنبية:

1.Erlend Østensen, Impact of Oil Price Shocks on Norwegian Macroeconomy: An empirical analysis on how shocks in the oil price affect the Norwegian macroeconomy from 1990 to 2016, Master Thesis, Norges miljo-og biovitenskapelige universitet, 2016.

2.Ignacio Ruesta Boceta, Understanding the Norwegian Petroleum Industry: How does Oil explain Norwegian Public Expenditure and social Spending? How vulnerable is it to shocks? School of Economics and Management, Master Thesis, 2023.

3.Sedar Ozturk and Seher Suluk, The granger causality relationship between human development and economic growth: The case of Norway, INTERNATIONAL JOURNAL OF RESEARCH IN BUSINESS AND SOCIAL SCIENCE 9(6),2020.

4.Oda Bankkevold and Maria Nesvold Knudsen, How Norway's Sovereign Wealth Fund Affect the Excluded Companies Stock Price, University of Agder, Master Thesis, 2022, P 9.

5.Maren Wiig Eriksen, The Effect of Oil Price Fluctuations on Core Inflation in Norway during the Covid Pandemic, an analysis of how oil price shocks affected core inflation in Norway during the Covid pandemic, Universitas Osloensis, Master Thesis, 2020.

6.Martin Hvidt, Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends, 2013.

7.Yousif Mohammad Alameen, The Norwegian Oil Experience of Economic Diversification: A Comparative with Gulf Oil, Eruopean Journal of Business and Management, Vol 8, No 15, 2016.

8.OECD: Supplemental material for Chapter 4 of the 2012 OECD Employment Outlook: Summary of country responses to the OECD questionnaire on green jobs, Paris, 2012.
9.OPEC Annual Statistical Bulletin, 45th Edition.
10. Reda Cherif, Fuad Hasanov and Min Zhu, Breaking the oil spell: The Gulf Falcons' path to Diversification, International Monetary Fund, Second Printing, Washington, USA, 2016.
11. Validation of Norway: Assessment of progress in implementing the EITI Standard, EITI International Secretariat, Oslo, Norway, 10 February, 2023.
12. Tawfeeq, Assist Prof Dr Saif Nussrat. "The Position of Middle Powers in the International System: Components and Future Prospects: Australia as an Example." *The International and Political Journal* 58 (2024).

المواقع الإلكترونية:

1.https://www.worldstopexports.com/worlds-top-oil-exports-country/

2.https://www.norskpetroleum.no/en/economy/governments-revenues/#sdfi

3.https://www.iea.org/reports/norway-2022/executive-summary

4.https://www.gisreportsonline.com/r/norway-energy-crisis/

5.https://www.ssb.no/294760/gross-domestic-product-and-value-added-by-industry.current-prices.nok-million